

**الفكر الاقتصادي عند الماوردي
في قسمة الفيء والغنيمة من
الأموال والأرضين**

إعداد

د. سوري ياسين حسين

الجامعة الإسلامية / بغداد

كلية الشريعة / قسم الفقه

الخبير اللغوي

أ.د. نوري ياسين

ملخص البعث

تضمن هذا البعث ((الفكر الاقتصادي عند الماوردي في قسمة الفبيء والغنيماء)) الكشف عن آراءه الاقتصادية من خلال ما يأتي:

١- تقديم موجز عن منزلته ومكانته العلمية ومنصبه زمن الخليفة العباسي القائم بأمر الله وما قدمه من سياسة اقتصادية وفق فيها بين مطالب السلطان والأمراء ومتنفذي الخراج وبين مطالب الشريعة الإسلامية ، لذلك يعد الماوردي من كبار منظري عصره دون منازعه.

٢- يعد الماوردي شافعي المذهب لذلك فان أفكاره في الاقتصاد جاءت مطابقة ومتابعة لما أورده الإمام الشافعي من أقوال. فعند تنظيره لأموال الفبيء رأى أن أداء الخمس منها فيه نص لا يجوز معه الاجتهاد أو النظر ، وحصر أربعة أخماسه في الجيش ومصالح المسلمين ، خلافاً لمن رأى من الفقهاء عدم وجوب أداء الخمس في أموال الفبيء، وأنه موكول إلى رأى الإمام واجتهاده. وعن أراضي الفبيء التي حصلت للمسلمين رأى وقف أربعة أخماسها في المصالح العامة على أن يضرب عليها الخراج أجرة لرقابها.

٣- لا خلاف بين ما ذكره الماوردي وغيره من الفقهاء في وجوب أداء الخمس من الغنيماء مع قسمة الأخماس الأربعة بين الغانمين ، ولكن الخلاف انصب في كيفية هذه القسمة ، فعند الماوردي تقسم قسمة استحقاق دون تفضيل بين من شهد وقعة المعركة من أهل الجهاد حصراً ، أما عند فقهاء آخرين فهذه القسمة موقوفة على رأى الإمام إن شاء ، تسوية أو تفضيلاً بينهم مع إشراك من لم يشهد الوقعة بحسب المصلحة. أما حكم أراضي الغنيماء فإنه يتعين قسمتها عنده بين الغانمين بعد إخراج الخمس إلا أن يطيبوا نفساً بتركها للإمام فتوقف في هذه الحالة في مصالح المسلمين ويضرب عليها الخراج أجرة لرقابها.

ABSTRACT

The research entitled ((The Economical Concept of Al-Mawardi in Distributing of the Booty)) includes the exposition of his economical opinions according to the following:

- ١- Presenting a summary about his rank and position in the period of the Abbasid caliph "Al-qaim Bi Amir Allah", and also his economical policy in which he harmonized between the demands of the Sultan, commanders, taxes collectors and the demands of the Islamic law, therefore Al-Mawardi considered as one the greatest theorists of his time.
- ٢- He considered as a follower of the Shafi doctrine therefore his ideas and thoughts are matching the ideas and thoughts the Imam Shafi's. Because while speculation of the booty money he found out that the tool of one fifth from it has a script which is not allowed to be jurisprudence or theorized. And limited four-fifth for the army and the Muslims' public interests in contrast to the other opinions of not deducting one-fifth of the booty and it is according to the Imam's opinion. And he saw that four-fifth of the booty properties should be in the public interest with taxes on the renters.
- ٣- The opinion of Al-Mawardi is alike with the other theorist about the necessity of paying the booty from the one-fifth while the other four-fifth would be distributed among the gainers, but they are unlike in their opinions about the way of distributing it, because according to Al-Mawardi, the distribution should be deservedly without any preference of attending the war or not, but according to the other jurists, the distribution is according to the Imam's opinion with the participation of those who didn't attend the war according the common interest. While the booty territories should be distrusted among the gainers after deducting the one-fifth from it unless if they want to leave it for the Imam then it will be in Muslims public interest with taxes as a rent.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين وبعد:

فقد بدأت بحثي هذا إسهاماً مني مع من أسهموا في الكشف عن جانب من جوانب هذا التراث الغني بالفكر الإسلامي المتعدد في الفنون والعلوم، وتحديدًا - الفكر الاقتصادي في الإسلام - متناولاً أهم ما ورد من آراء واجتهادات اقتصادية وردت في كتاب ((الاحكام السلطانية والولايات الدينية)) لمؤلفه الامام القاضي الماوردي (ت ٤٥٠هـ) وتحديدًا في قسمة الفيء والغنيمة من الأموال والأرضين. ويعد الماوردي من كبار فقهاء وأئمة المسلمين للمدة (٣٦٤-٤٥٠هـ) والذي شغل خلالها منصب قاضي القضاة في أيام الخليفة العباسي القائم بأمر الله قَدَم خلالها أفكاراً وتنظيرات تصلح ان تكون منطلقاً لفهم و تفسير بعض المصطلحات الاقتصادية والمالية وكذلك أحكاماً رائعة كانت هي الدافع لإبراز الجانب الفكري لأحد علماء ومنظري هذا العصر.

لذلك تأتي أهمية هذا البحث كونه يكشف عن قضايا تتصل بالنظم الإسلامية ومن بينها النظام الاقتصادي في الإسلام. وقد تم توزيع بعض آراءه وأفكاره الاقتصادية - لا سيما في الفيء والغنيمة - على مباحث ثلاثة و حسب الآتي:

المبحث الاول: في التعريف بالماوردي و خصائص عصره

المبحث الثاني: عن قسمة الفيء من الأموال و الأرضين

المبحث الثالث: في قسمة الغنيمة من الأموال و الأرضين

ولسهولة فهم الوجهة الاقتصادية للمؤلف فقد اكتفيت بعرض ما هو ضروري من الأقوال والترجيحات معتمداً في ذلك على أنق المصادر والمراجع و في مقدمتها كتب التفسير والفقه والحديث، وكتب الخراج والأموال والتاريخ راجياً من الله النفع والتوفيق والسداد إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

المبحث الأول

في التعريف بالماوردي وخصائص عصره

المطلب الأول: التعريف بالماوردي

١ - اسمه و لقبه وكنيته: هو علي بن محمد بن حبيب، ويلقب بالبصري، ولولادته بالبصرة سنة (٣٦٤هـ) و يكنى أبا الحسن، وهو معروف بالماوردي نسبة إلى بيع ماء الورد^(١). قال عنه ابن كثير: (هو أبو الحسن البصري الفقيه الشافعي) و تكاد المصادر تتفق حول اسمه و لقبه و كنيته^(٢).

٢ - صفاته: من صفاته أنه كان حكيماً وقوراً لم ير أصحابه ذراعه يوماً من الدهر لشدة تحرزه و أدبه، وكان عظيم القدر مقدماً عند السلطان صدوقاً في نفسه^(٣).

٣ - أشهر مصنفاته: له مصنفات كثيرة في كل من الفقه و القضاء و الأموال و الألب. درس في البصرة و بغداد، ومن تصانيفه: الحاوي في الفقه، تفسير القرآن الكريم سمّاه "النكت"، الإقناع في الفقه، وقانون الوزارة و سياسة الملك. أما كتابه موضوع بحثنا فقد رتبّه على عشرين باباً و اختصره الشيخ جلال الدين السيوطي^(٤).

٤ - وفاته: توفي في بغداد ودفن فيها رحمه الله تعالى. سنة (٤٥٠هـ)^(٥)

المطلب الثاني: خصائص عصره

عاش القاضي الماوردي في الفترة المحصورة بين (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) وهي فترة تسلط البويهيين على مقدرات الخلافة الإسلامية، وهم أقوام من القرس استمرت سيطرتهم مدة (١٢٧ عاماً) وبالتحديد في الفترة المحصورة (٣٢٠ - ٤٤٧ هـ) أي مع انقسام الدولة الى ممالك إسلامية و استقلالها عن الخلافة في بغداد. و للدكتور فاضل عباس الحسب رحمه الله بحث قيم عن الماوردي في نظرية الادارة الإسلامية و الذي تناول فيه التركيز على بعض سمات العصور العباسية المتأخرة التي عاشها الماوردي ومنها الابتعاد عن الصيغ الاسلامية المعمول بها والخاصة بملكية الأراضي، وبروز ظاهرة تأجيرها الى القادة الكبار، وإثراء ذوي

النفوذ^(١)، زيادة على ظهور ازِمات مالية عديدة ابتدأت مع استيلاء معز الدولة أحمد البويهري على بغداد وخلعه الخليفة العباسي المستكفي بعد ذلك سنة (٣٣٤هـ)^(٧).

وعلى الرغم من مساوئ الانقسام والتجزئة للدولة الإسلامية في العصور العباسية المتأخرة، فإن كثيراً من ملوك وأمراء هذه الفترة كانوا من المحبين للعلم والآداب، وقد ذكر جورج زيدان أن الأمراء البويهيين كانوا لا يستشيرون أو يستكفون في إماراتهم إلا العلماء والشعراء والكتاب، ومن أشهر علماء وكتاب هذا العصر: ابن العميد، والصاحب بن عباد، وسابور بن أردشير الذي أنشأ في كرخ بغداد أعظم خزانة للكتب المشهورة^(٨). ثم ينتهي هذا العصر عندما حاول البويهيون أن يحملوا الخليفة القائم بأمر الله على خلع نفسه كي ينصبوا المستنصر الفاطمي، فاستجد هذا بطغرل بك السلجوقي فأنجده ورد إليه الخلافة، وبذلك انتهى العصر بدخول عنصر جديد مسيطر على الخلافة والبلاد وهم السلاجقة سنة (٤٤٧هـ)^(٩).

إن هذه باختصار أهم خصائص العصر الذي عاش فيه القاضي الماوردي فجاءت أفكاره وآراؤه انعكاساً له . والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني

قسمة الفيء

المطلب الأول: تعريف الفيء والأصل فيه

الفيء لغة: ما نسخ الشمس، و فيوء الظل ما نسخته الشمس، و الجمع أفياء.

وهو اسم للرجوع من فاء الشيء إذا رجع ويقال: أفاء الله علينا من مال الكفار^(١٠).

الفيء اصطلاحاً: كل ما أخذ من مال المشركين بغير إيجاب أو قتال مثل الأموال التي يتركونها فرعاً من المسلمين ونحو ذلك وهو فيء و كذلك

الأرض^(١١).

الأصل في الفبيء: قوله تعالى: ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير﴾^(١٢)

ووجه الدلالة فيه: أن أموال الفبيء هي مما أفاء الله تعالى على رسوله بالرعب الذي القاه في قلوب الكفار من هيباء الرسول ﷺ كما هو الحال في أموال بني النضير من اليهود، فهي حاصلة بتسليط النبي ﷺ لأن آية الفبيء صريحه فيما يؤخذ من أموال الكافرين من غير قتال.

ومن التعريف الاصطلاحي أعلاه يمكن الاستنتاج أن الفبيء إما على شكل أموال منقولة أو أراضٍ ثابتة.

المطلب الثاني: أنواع الفبيء

ويمكن مناقشة أنواع الفبيء في فرعين اثنين

الفرع الأول: الفبيء من الأموال المنقولة

مال الفبيء عند الماوردي: هو المال الواصل من المشركين عفواً من غير قتال ولا إيجاب خيل ولا ركاب، مثل مال الهدنة والجزية وأعشار المتاجر وكل مال واصل من جهة الكفار مثل الخراج^(١٣). وكذلك عند جمهور الفقهاء: هو كل مال أخذ من الكفار بغير قتال^(١٤). ولا خلاف في ذلك سوى أنهم اختلفوا في أداء الخمس من هذا المال على مذهبين:

المذهب الأول: أنه يجب في هذه الأموال أداء الخمس لأهل الخمس مقسوماً على خمسة أسهم، وهو قول الامام الشافعي وفي رواية للإمام أحمد ونص عليه الماوردي^(١٥).

الاستدلال: استئلوا على وجوب أداء الخمس بقوله تعالى: ﴿وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.... الآية﴾^(١٦)

قال الماوردي: (أن أداء الخمس من الفبي فيه نص يمنع من مخالفته)^(١٧) ويكون الخمس مصروفاً في الأصناف المذكورين في الآية الكريمة على خمسة أسهم متساوية. أما أربعة أخماسه فهي أما للجيش خاصة، أو أنها تصرف في مصالح المسلمين ومنها أرزاق الجيش. وبهذا يكون الماوردي قد قصر استحقاق أموال الفبي على المجاهدين المهاجرين إلى المدينة من المسلمين، في حين ورد في تفسير آية الفبي أن مصارفه أوسع من ذلك إذ شملت الصغار الذين مات عنهم أبائهم من اليتامى والمساكين والفقراء والغريب الذي نفدت نفقته من ابن السبيل^(١٨).

المذهب الثاني: لا يجب أداء الخمس في هذه الأموال وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص في رواية عن أحمد^(١٩)، واستدلوا بقوله تعالى ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير﴾^(٢٠)

ووجه الدلالة عندهم: هو أن مال الفبي موكول إلى نظر الإمام واجتهاده كما يفهم من نص الآية الكريمة أعلاه فيؤخذ منه من غير تقدير ويعطي منه القاربة باجتهاده ويصرف الباقي في مصالح المسلمين، وبه قال الخلفاء الأربعة وبه عملوا، وعليه يدل قول النبي ﷺ (ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس و الخمس مربود عليكم)^(٢١) يعني ينفق منه على الفقراء و شراء السلاح و المصالح، كما قال ذلك القرطبي عن الإمام مالك بن انس^(٢٢).

وكذلك فإنه ﷺ لم يقسمه أخماساً ولا أثلاثاً وإنما ذكر في الآية على وجه التنبية عليهم، لأنهم أهم من يدفع إليه بدليل قول الزجاج محتجاً للإمام مالك بقوله تعالى ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلول الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل.. الآية﴾^(٢٣) والرجل جائز أن ينفق في غير هذه الأصناف إذا رأى ذلك^(٢٤).

الرأي الرابع: بناءً على ما تقدم فإن أموال الفبي التي لا تخمس هي الأموال المأخوذة عفواً من دون قتال، ولم يتعلق بها حق مسلم معين ابتداءً، أما

الأموال المأخوذة عنوة فهي التي قاتل من أجلها المسلمون ، وتعلق حقهم بها فهي التي تخمس وتقسف سواء اطلق عليها فيء أو غنيمفة لذلك وجب انتقال حكم أموال الفيء إلى بيت مال المسلمين، وبما أن الامام نائب عن المسلمين حق له التصرف بها في وجوه المصالح دون قسمة.

— ومن الأئمة والعلماء من قال إن الآية الكريمة ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى.. الآية﴾ إنما نزلت في الجزية والخراج، وأن القرى المذكورة هنا هي مما أخذت بالقتال قال بذلك معمر بن راشد وقتادة البصري ويزيد الأسدي^(٢٥).

لذلك فقد يطلق الفيء ويراد به الأموال المأخوذة عفواً و المأخوذة عنوة.

الفرع الثاني: الفيء من الأراضي

اختلف الفقهاء في حكم أرض الفيء وهل تصير وقفاً بمجرد انتقالها الى المسلمين أم لا على مذهبين:

المذهب الاول: وهو مذهب الامام الشافعي وأصحابه أنها تصير وقفاً ماعدا الخمس لأن الفيء عندهم يخمس وبه قال الماوردي و استدلوا بما يأتي:
أولاً: بقوله تعالى ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى.. الآية﴾ قال أصحاب الشافعي خمسها لأهل الخمس.

ثانياً: لأنه مال مأخوذ من الكفار بسبب الكفر لا يختص به بعض المسلمين فوجب تخميسه.^(٢٦)

أما في أربعة أخماس الأرض فاختلفوا على طريقتين:

الطريق الأول: إذا قلنا أن مصرف الفيء هو المصالح فأنها تكون موقوفة في المصالح باعتبار الأصل في الأرض أنها تكون موقوفة في المصالح العامة للمسلمين فتكون غلتها مصروفة في المصالح، وإذا قلنا أنها للمقاتلة خاصة وجبت قسمتها بين المقاتلة من أهل الفيء.

الطريق الثاني: أنها تكون وقفاً قولاً واحداً، فعلى قول من قال أنها للمصالح

صرفت غلتها في المصالح، وعلى قول من قال أنها للمقاتلة صرفت غلتها للمقاتلة^(٢٧). يعني عدم وجوب القسمة.

أما رأي الماوردي الصريح فإن الأرض التي حصلت للمسلمين - ويعني بذلك أربعة أخماسها - تصير وفقاً على مصالح المسلمين العامة و يضرب عليها الخراج أجرة لرقابها^(٢٨)، وهذا هو حكم الفقهاء الشافعية في الأرض التي حصلت للمسلمين بغير قتال.

المذهب الثاني: أنها تكون وفقاً في الجملة دون أن تخمس أو تقسم بين أهل الفئ وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والامام مالك ومنصوص عن الامام أحمد بن حنبل: أن كل أرض جلا عنها أهلها وحصلت للمسلمين عفواً بغير قتال فهي فئ أو وقف أو مملوكة لعموم المسلمين^(٢٩). واستتلوا بما يأتي:

أولاً: أن الخليفة عمر بن الخطاب ؓ جعل أرض العنوة فيناً وأرصدها لعموم المسلمين الى يوم القيامة ولم يقسمها فدل ذلك على أنه فهم دخول الأرض في آيات الفئ المذكورة في سورة الحشر^(٣٠).

ثانياً: صرح أكثر العلماء بدخول الأرض في آيات الفئ و أنها موقوفة للمسلمين مستثنين بالآيات الكريمة ﴿وما أفاء الله على رسوله... الى قوله تعالى والذين جاؤوا من بعدهم.. الآيات﴾ فجعل الله تعالى الفئ في ثلاثة أصناف هم المهاجرين والأنصار ومن جاء بعدهم^(٣١).

ثالثاً: ومن المعاصرين من رأى أن دليل الخمس لا يصلح في الأرض وإنما يكون محصوراً في الأموال المنقولة، وأن دليل ملكيتها للمسلمين يخرجها عن كونها فائدة شخصية وكذلك فإن الدولة الإسلامية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب ؓ لم تقسم الاراضي التي حصلت للمسلمين بل تركت في أيدي أهلها و ضرب عليها الخراج ليكون عدةً للمسلمين في أيامهم القادمة، واتبع الخلفاء فيما بعد المبدأ نفسه بعدم تخميس الأرض أو قسمتها^(٣٢).

استنتاج وترجيح: ما يمكن استنتاجه في حكم أراضي الفيء هو أن الشافعية قالوا بوقف أربعة أخماس الأرض فيئاً عاماً على أن تكون غلتها مصروفة في المصالح العامة، باستثناء طائفة مخصوصة منهم قالوا إنها للمقاتلة فأوجبوا قسمتها لأهل الفيء، وهذا هو رأي أصحاب المذهب الأول.

أما أصحاب المذهب الثاني وهو مذهب أبي حنيفة والآخرين فقالوا بوقف الأرض جميعاً على مصالح المسلمين ولا تخمس أو تقسم وهذا صرح به أكثر العلماء وصار عليه إجماع الصحابة واجتهاد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حصلت الأرض للمسلمين عفواً أو عنوة، لأن حكم أراضي الفيء والغنيمة هو واحد عند معظم الفقهاء الأجلاء بأنها توقف من دون تخميس أو قسمة وسوف يتبين ذلك بوضوح أكثر عند الحديث عن قسمة الغنيمة في المبحث القادم بعونه تعالى.

المبحث الثالث

في قسمة الغنيمة

المطلب الأول: تعريف الغنيمة والأصل فيها

الغنيمة لغوة: من الغنم وغنمه يعني نفله وهو الفوز بالشيء^(٣٣). والغنيمة اصطلاحاً: هي مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والفقر، وهي شاملة لكل ما غنمه المسلمون من أرض و مال و غيرها^(٣٤). الأصل في مشروعيتها: قوله تعالى ﴿فكُلُوا مما غنمتم حلالاً طيباً واتقوا الله أن الله غفور رحيم﴾^(٣٥).

المطلب الثاني: قسمة الغنائم من الأموال المنقولة

أولاً: الأصل في قسمتها

كان الرسول ﷺ يقسم الغنائم على رأيه واجتهاده، و لما تنازع فيها المهاجرون و الأنصار يوم بدر جعلها الله عز وجل ملكاً لرسوله يضعها حيث يشاء بقوله تعالى ﴿يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله و الرسول... الآية﴾^(٣٦).

وهذه الغنائم من المنقولات لم تخمس إلى أن حصلت غنيمة بني قينقاع فتولى الله تعالى قسمتها كما تولى قسمة الصدقات^(٣٧) بقوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل... الآية﴾^(٣٨) وبموجبها صار الخمس بعد ذلك لأهل الخمس فيها، وما بقي بعد الخمس فهو للذين غلبوا عليه من المسلمين. ولا يوجد خلاف بين ما ذكره الماوردي وغيره من الفقهاء في وجوب قسمة المنقولات^(٣٩) من الأخماس الأربعة الباقية بين الغانمين.

ثانياً: كيفية القسمة

أما عن الكيفية التي تقسم بها هذه الأخماس الباقية فلدينا قولان:
القول الأول: أنها تقسم قسمة الاستحقاق بين من شهد الواقعة من أهل الجهاد وهم الرجال الأحرار المسلمون الأصحاء، يشترك فيها من قاتل ومن لم يقاتل، ولا يرجع فيها إلى خيار القاسم ووالي الجهاد وهذا هو رأي الماوردي^(٤٠).

الاستدلال: استدلل الماوردي بحديث نسبه إلى الرسول ﷺ ولفظه أن "الغنيمة لمن شهد الواقعة"^(٤١) وقال إن في هذا القول للرسول ﷺ ما يدفع مذهب التفضيل وإشراك آخرين ممن لم يشهدوا الواقعة، وكذلك ورد هذا الحديث في كتاب الهداية باللفظ نفسه منسوباً إلى الرسول ﷺ^(٤٢).

القول الثاني: أن مال الغنيمة موقوف على رأي الإمام إن شاء قسمه بينهم تسوية وإن شاء فضل بعضهم على بعض للمصلحة وإن شاء أشرك معهم غيرهم ممن لم يشهد الواقعة وهذا هو رأي الإمام مالك بن أنس، وفي رواية عن أحمد بن حنبل^(٤٣).

الاستدلال: استدلوا بما يأتي

أولاً: بقوله ﷺ (المسلمون يد واحدة يسعى بنمتهم أنفاهم ويرد مسريهم على قاعدتهم فإنما المسري إنما يسري بقوة القاعدة، فالمعاونون للمجاهدين من المجاهدين)^(٤٤).

ثانياً: بما فعله الرسول ﷺ عند قسمة غنائم بدر فقد قسم لبعض من كان غائباً عنها

كعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ؓ كما قسم من غنائم خيبر لمن شهد الوقعة ولمن غاب عنها^(٤٥).

الترجيح: نرجح ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني للأسباب الآتية

١- إن المقصود بالجهاد هو إعلاء كلمة الله تعالى ومن قاتل للمال لم يكن مجاهداً، فإذا رأى الامام إشراك من فيه منفعة للمسلمين جاز، كما يجوز أن يفضل بعض الغانمين على بعض للمصلحة، ويدل عليه اعطاء النبي ﷺ للمؤلفة قلوبهم من غنائم حنين وكان شيئاً كثيراً من مجموع الغنيمة^(٤٦).

٢- بعد التثبت وجدنا أن الحديث الذي استدل به الماوردي (الغنيمة لمن شهد الوقعة) هو منسوب إلى الخليفة عمر بن الخطاب ؓ وليس إلى الرسول ﷺ وقد ذكره ابن أبي شيبة في الأحاد والمثاني وكذلك البيهقي في سننه الكبرى، وكان أثراً أو لفظاً كتبه الخليفة إلى الصحابي عمار بن ياسر ؓ^(٤٧).

المطلب الثالث: قسمة الغنائم من الأراضي

وعن حكم هذه الأراضي فإن الماوردي نقل رأي الأئمة ولكنه لم يلبث أن يميل إلى مذهب الإمام الشافعي بوجوب قسمة هذه الأراضي بين الغانمين ابتداء^(٤٨)، وهي موضع اختلاف بين الفقهاء و حصل هذا الاختلاف يرجع إلى ثلاثة أقوال.

القول الأول: أنه يتعين قسمة هذه الأراضي بين الغانمين بعد إخراج الخمس كما تقسم المنقولات من الغنائم إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف في هذه الحالة على مصالح المسلمين، وهذا هو رأي الامام الشافعي وأصحابه ورواية عن الامام أحمد بن حنبل^(٤٩). واستدلوا بما يأتي:

أولاً: بقوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ...الآية﴾^(٥٠) وقالوا (شيء) جاءت نكرة وهي تعم كل ما يسمى شيئاً من الأموال والأرضين ورأى أصحاب هذا القول دخول الأرض في آية الغنيمة المذكورة.

ثانياً: بفعل الرسول ﷺ في أرض خيبر في رواية محمد بن شهاب الزهري أن الرسول ﷺ قسمها جميعاً كما ذكره أبو داود في سننه^(٥١).

اعتراض: اعترض الطحاوي في مختصره بأن النبي ﷺ لم يقسم من أرض خيبر شيئاً وإنما قسم غلاتها، ثم قسم أرضها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته^(٥٢).

ثالثاً: احتج من أوجب قسمة الأرض بين الغانمين بما ورد في صحيح مسلم عن طريق همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (أَيَا قَرْيَةَ أَقَمْتُمْ بِهَا فَسَهْمَكُمْ فِيهَا، وَأَيَا قَرْيَةَ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ جَمِيعَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ)^(٥٣). مناقشة هذه الحجة:

١- ورد في كتاب الأموال الحديث الشريف بصيغة (فَأَنْ خَمْسُهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ) ولعله الأصح^(٥٤).

٢- وقوله (أَنْ خَمْسُهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ) لا يدل على أنها ملك للغانمين لوجوه منها:

الوجه الأول: يجوز أن يكون المراد بقوله ﷺ في الحديث أموال القرية المنقولة كما في قوله تعالى ﴿فَكَايُنَ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا... الْآيَةَ﴾ يعني بها أموال القرية وليس الأرض، وبدليل قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ... الْآيَةَ﴾^(٥٥) يعني أهل القرية وأمثال هذا كثير في القرآن.

الوجه الثاني: حتى لو كان المراد بالحديث الأرض نفسها فهذا يدل على جواز قسمة الأرض و انتفاء الوجوب، زيادة على ذلك لو دل الحديث على الوجوب فهو حجه على أن الأرض ليست ملكاً للغانمين لأن قوله "ثم هي لكم" خطاب لعموم المسلمين وهذا يقتضي كونها فيئاً^(٥٦).

رابعاً: احتجوا أيضاً بطلب بعض الصحابة الكرام من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسمة الأرض التي فتحت عنوة ومنهم بلال بن رباح في طلب قسمة أرض الشام و الزبير بن العوام في طلب قسمة أرض مصر^(٥٧).

القول الثاني: أنها تصير فيئاً للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها و لا يملكها الغانمون

ولا يجوز قسمتها عليهم وهذا هو قول مالك وأصحابه ورواية عن الامام أحمد، ومما روي عنه أن أرض العنوة فيء من الأئمة السلف الحسن البصري و عطاء بن السائب و شريك بن عبدالله النخعي والحسن بن صالح^(٥٨)، واستدلوا بما يأتي: أولاً: بالآيات من ٧ - ١٠ من سورة الحشر - يعني من قوله تعالى ﴿وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى... الآية﴾ إلى قوله تعالى ﴿والذين جاؤوا من بعدهم... الآية﴾

ووجه الدلالة عندهم: هو دخول الأرض في آيات الفيء لأنه تعالى عز وجل جعلها في ثلاثة أصناف هم المهاجرين والأنصار و من جاء بعدهم^(٥٩).
ثانياً: بفعل الخليفة عمر بن الخطاب ؓ فإنه جعل أرض العنوة فيئاً وأرصدها للمسلمين إلى يوم القيامة لذلك روى الزهري أنه لما تلا الخليفة عمر بن الخطاب ؓ قوله تعالى ﴿والذين جاؤوا من بعدهم... الآية﴾ قال "استوعبت هذه الآية الناس فلم يبق أحد من المسلمين إلا وله فيها حق"^(٦٠).

القول الثالث: إن الامام مخير بين الأمرين إن شاء قسمها وإن شاء لم يقسمها وفي هذه الحالة أرصدها فيئاً موقوفاً لعموم المسلمين، وهذا قول أكثر العلماء منهم: أبو حنيفة و سفيان الثوري وعبدالله بن مبارك ويحيى بن آدم و أحمد بن حنبل في المشهور عنه^(٦١) واستدلوا بما يأتي:

أولاً: بفعل الرسول ﷺ في رواية بشير بن يسار قال " قسم رسول الله ﷺ خير نصفين، نصف لنوابه وحاجته، و نصف بين المسلمين، قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً"^(٦٢) وهذا عندهم صريح أن نصف خير قسم على أهلها ونصف تركه النبي ﷺ فيئاً يتصرف فيه تصرفه في الفيء.

ثانياً: ورد عن عبدالله بن المبارك عن سفيان الثوري أنه قال (إن شاء الامام خمسها وقسم أربعة أخماسها وإن شاء جعلها فيئاً بدليل أن الرسول ﷺ قد وقف بعض ما ظهر عليه من الأرضين فلم يقسمها وقد قسم بعض ما ظهر عليه.
ثالثاً: بفعل الخليفة عمر بن الخطاب ؓ أنه ترك أرض السواد فيئاً على عموم المسلمين بعد أن شاور الصحابة واجتهد رأيه^(٦٣).

الترجيح: نرجح ما ذهب إليه أصحاب القول الثالث وهو قول أكثر العلماء في الجملة ووجه الدلالة لدينا ما يأتي

(١) أن الرسول ﷺ قسم خيبر وصيّر لها غنيمة على ما ورد في صحيح بخاري ومسلم "أن النبي ﷺ أصاب خيبر عنوة" (٦٤) متبعاً في ذلك آية محكمة وهي قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ.....الآية﴾ وهذه آية الغنيمة وهي لأهلها دون الناس أن رأى الامام ذلك بحسب الحاجة والمصلحة.

(٢) أن الخليفة عمر بن الخطاب ؓ لم يقسم الأرضين وكان قد عزم على قسمة بعضها ثم رجع عن ذلك (٦٥) عندما رأى أن تركها فيناً موقوفاً على المسلمين ومن جاء بعدهم هي الأصلح، وقد أخذ بآيات الفيء الواردة في سورة الحشر، والوجهان فيهما قدوة حسنة وسنة متبعة وفي ذلك يتخير الامام ما يشاء. وقد ذكر صاحب كتاب الهداية: أن الأولى هو إجراء الرسول ﷺ - يعني القسمة عند حاجة الغانمين للقسمة. والثاني - يعني تركها وقفاً - عند عدم الحاجة لتكون عدة لهم في الزمان الثاني وهو إجراء الخليفة عمر بن الخطاب ؓ (٦٦).

(٣) إن طلب بعض الصحابة ومنهم بلال بن رباح والزبير بن العوام من الخليفة عمر بن الخطاب ؓ من قسمة الأرض يدل على جواز القسمة وليس على وجوبها ولم نقف على نقل صريح من أحد معيّني قبل الامام الشافعي بوجوب قسمة الأرض (٦٧).

(٤) ومن التخريجات الجيدة في هذا الجانب:

أ - إن ما خصّ الله تعالى بإباحته من الغنيمة هو المنقولات دون الأرض لأن الغنيمة رخصة من الله ورحمة بالمقاتلين، فخصّهم تعالى بما ليس له أصل يبقى وهو (المنقولات) أما ما له أصل يبقى وهو (الأرض) فإنها تكون مشتركاً بين المسلمين بدليل أن الله تعالى نسب الغنيمة للغانمين بقوله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ...الآية﴾.

وأما الأرض فأضافها الى الرسول ﷺ بقوله ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى...الآية﴾ وتكون للإمام من بعده.

ب — جعل الله تعالى الأرض في الأصناف الثلاثة المذكورة في آيات الفيء من سورة الحشر وهم المهاجرين والأنصار ومن جاء بعدهم من المسلمين، وهذا لا يمكن أن يكون في المنقولات من الغنائم لأن المنقولات تستهلك ويختص بها من يأخذها فلا يمكن إشراك جميع المسلمين فيها^(٦٨).

ج — إن ما فعله الخليفة عمر بن الخطاب ؓ كان بمشاورة خمسة من الأنصار وخمسة من المهاجرين وكان على رأسهم أكابر الصحابة وفي مقدمتهم الامام علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل ؓ الذي ألزمه الحجة بقوله "إنك إن قسمتها اليوم صار الريع في أيدي القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المرأة ثم يأتي من بعدهم قوم يستون من الاسلام مسداً، وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم"^(٦٩) وهذا الأمر هو جعل الأرض فيئاً لعموم المسلمين.

د — وفيما فعله الخليفة عمر بن الخطاب ؓ قال أبو يوسف " والذي رأى عمر من الامتناع عن قسمة الأرضين كان توفيقاً من الله له فيما صنع وفيه كان الخير لجميع المسلمين، وفيما رأى من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم لأنه لو لم يكن موقوفاً على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد، لذلك كان من أمره الرشيد ورأيه السديد هو ترك الأرض فيئاً لعموم المسلمين ما تناسلوا"^(٧٠) والله أعلم.

الخاتمة

بعد استعراض أهم ما جاء في هذه الدراسة يمكن إيجاز نتائجها من خلال

النقاط الآتية:

- (١) فيما يتعلق بقسمة أموال الفيء فإن رأي الماوردي هو تخميس هذه الأموال لأن فيها نصاً يمنع من مخالفته مستدلاً بقوله تعالى ﴿وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والرسول..... الآية﴾.

أما أربعة أخماس الفبي من الأموال فحكمها إلى الجيش خاصة، خلافاً لأصحاب الرأي الثاني الذين يرون أن أمر الفبي موكل إلى رأي الامام واجتهاده يقسمه كيف يشاء.

(٢) أما عن قسمة أراضي الفبي فإن الماوردي يميل إلى رأي الامام الشافعي وأصحابه بوجوب أداء الخمس لأهل الخمس بحسب آفة الفبي الكريمة، ووجوب وقف أربعة أخماسها في مصالح المسلمين العامة باعتبار أن المصلحة في الأرض أنها تكون موقوفة على المصالح، بخلاف ما هو معروف عن معظم الفقهاء على ترك الأرض فيئاً موقوفاً مرة واحدة دون تخميس أو قسمة، استدلالاً ببعض ما فعله الرسول ﷺ والخليفة عمر بن الخطاب ؓ

(٣) وعن تنظيره في أموال الغنفة أشار أن مال الغنفة لم يقسم في البداية حتى تولى الله تعالى قسمته في غنفة بني قينقاع، وأهل الخمس في الغنفة هم أهل الخمس في الفبي.

أما أربعة أخماسها فهي لمن شهد الوقعة حصراً وتقسم قسمة استحقاق دون تفضيل ولا رأي للإمام فيها، في حين رأى الامام مالك وأصحابه جواز التفضيل وإعطاء من لم يشهد الوقعة من الغنفة.

(٤) وفي مسألة الغنفة من الأراضي فهو يقم رأي الامام الشافعي بوجوب قسمة الأرض بين الغانمين بعد إخراج الخمس لتكون في هذه الحالة أرض عشر لا يجوز وضع الخراج عليها إلا إذا طاب الغانمون نفساً بها وتنازلوا عن حقهم فيها للإمام عندها يجب تركها فيئاً مقابل ضرب الخراج أجرة لها ليكون مصروفاً في مصالح المسلمين العامة... والله أعلم.

الهوامش

- (١) ينظر: تاريخ بغداد / الخطيب البغدادي ١٢ / ١٠٢، وقفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / ابن خلکان ٢٨٢/٣
- (٢) ينظر: البداية و النهاية/ لابن كثير ٨٠/١٢، هدية العارفين وآثار المصنفين للبغدادي إسماعيل باشا ٦٨٩/١
- (٣) ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٥/٣
- (٤) ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي ١٥٥/٣ ، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٧١، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ١٩/١
- (٥) وقفيات الأعيان لابن خلکان ٢٨٢/٣
- (٦) ينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير ٣١٤/٦، الماوردي في نظرية الإدارة الإسلامية، د. فاضل عباس الحسب، ص ٨٠٧.
- (٧) تاريخ الفكر العربي، لعمر فروخ ص ٢٤٠
- (٨) تاريخ آداب اللغة العربية، لجورجي زيدان ٢٢٩-٢٢٦/٢
- (٩) الكامل في التاريخ لابن الأثير ٨٣/٨
- (١٠) ينظر: المفردات في غريب القرآن، لأصفهاني ص ٣٦٨، مختار الصحاح للرازي ص ٥١٦
- (١١) ينظر: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للشاشي ٦٩/٧، تفسير القرآن الكريم لابن كثير ٦٠/٦
- (١٢) سورة الحشر: الآية ٦
- (١٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي، ص ١٤٣
- (١٤) ينظر: المدونة للإمام مالك ٣٨٧/١، الخراج لأبي يوسف، ص ٢٣، الأم للشافعي ٧٧/٤، ٧٨، المحرر لابن تيمية: ١٨٨/٢، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٣، ١٤٤
- (١٥) ينظر: روضة الطالبين للنووي ٣٦٤-٣٦٥، المحرر لابن تيمية ١٨٨/٢، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٣.
- (١٦) سورة الحشر: آية ٦
- (١٧) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٤٤-١٤٥
- (١٨) زبدة التفسير، محمد الأشقر ص ٧٣٠ - ٧٣١

- (١٩) ينظر: فتح القدير للسيواسي ٢٥/٦، الموطأ للإمام مالك ٤٥٧/٢، المغني لابن قدامة، ٣٠٣/٦، حلية العلماء للشاشي ٦٩/٧
- (٢٠) سورة الحشر: الآية ٦
- (٢١) الموطأ للإمام مالك ٤٥٧/٢ — ٤٥٨
- (٢٢) المصدر نفسه، ٤٥٧/٢ — ٤٥٨
- (٢٣) سورة البقرة: من الآية ٢١٥
- (٢٤) فقه السنة للسيد سابق ٨٧٥/٣
- (٢٥) ينظر: المغني لابن قدامة ٤١٤، ٤٠٢/٦، الاستخراج لابن رجب ص ٢١٣، ٢١٥
- (٢٦) ينظر: الأم للشافعي ٧٧/٤ — ٧٨، روضة الطالبين للنووي ٣٦٤/٦ — ٣٦٥، الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٦، ١٦٧، المذهب للشيرازي ٢٤٩/٢
- (٢٧) ينظر: المذهب للشيرازي ٢٥٠/٢، الاحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٠
- (٢٨) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٦، ١٤٣، ١٦٧
- (٢٩) ينظر: فتح القدير للسيواسي ٢٥/٦، الموطأ للإمام مالك ٤٥٧/٢، المغني لابن قدامة ٣٠٣/٦، حلية العلماء للشاشي ٦٩٢/٧ — ٦٩٣
- (٣٠) ينظر: المغني لأبن قدامة ٤١٤، ٤٠٢/٦، الاستخراج لابن رجب ص ٢٥٠
- (٣١) ينظر: المدونة للإمام مالك ١٨٦/١ — ١٨٧، الاستخراج لابن رجب ص ٢٣٠
- (٣٢) ينظر: اقتصادنا للسيد الصدر ٦٥٠/٢ — ٦٥٤، النظم الإسلامية لعمر فوزي ص ١٠٦
- (٣٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٣٧٢، القاموس المحيط للفيروز أبادي ١٥٨/٤
- (٣٤) ينظر: الخراج لابن آدم ص ١٨، زبدة التفسير لمحمد الأشقر ص ٢٣٥
- (٣٥) سورة الأنفال: آية ٦٩
- (٣٦) سورة الأنفال: من الآية ١
- (٣٧) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٧
- (٣٨) سورة الأنفال: من الآية ٤١
- (٣٩) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٩
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ١٥٩
- (٤١) السنن الكبرى للبيهقي ٣٣٥/٦
- (٤٢) الهداية للمرغيناني ١٤٣/٢

- (٤٣) ينظر: المدونة الكبرى للإمام مالك ٣٨٦/١ - ٣٨٧، الاستخراج لابن رجب ص ٢٣٢
- (٤٤) ينظر: عون المعبود للعظيم ابيادي ٢٦٣/١٢ - ٢٦٤، الاستخراج لأحكام الخراج ص ٢٣٢
- (٤٥) ينظر: السيرة النبوية لابن هشام ٣٥٦/٣ - ٣٥٧، تاريخ الرسل والملوك للطبري ١٥/٣
- (٤٦) ينظر: الأموال لأبي عبيد ص ٣٢١، الاستخراج لابن رجب ص ٢٣٢
- (٤٧) ينظر: الأحاد والمثاني لابن أبي شيبة ٣٢١/٤، السنن الكبرى للبيهقي ص ٣٣٥/٦، اختلاف الفقهاء للطبري ص ٧٠
- (٤٨) الاحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٦، ١٦٧
- (٤٩) ينظر: الأم للشافعي ٣/ ٢٤١، روضة الطالبين للنووي ٣٦٨/٦، المحرر لابن تيمية ١٧٨/١
- (٥٠) سورة الأنفال: من الآية ٤١
- (٥١) عون المعبود للعظيم ابيادي ٢٥٤/٨
- (٥٢) مختصر الطحاوي ص ١٦٦
- (٥٣) صحيح مسلم ١٣٧٦/٣
- (٥٤) الاموال لأبي عبيد ص ٨٠
- (٥٥) سورة يوسف: الآية ٨٢
- (٥٦) الاستخراج لابن رجب ص ٢٤٤ - ٢٤٥
- (٥٧) ينظر: الأموال لأبي عبيد ص ٨١، الاستخراج لابن رجب ص ١٩٦
- (٥٨) ينظر: المدونة الكبرى للإمام مالك ٣٨٧/١، الخراج لأبن آدم ص ١٩، الاستخراج لابن رجب ١٩٧ - ١٩٨
- (٥٩) الاستخراج لابن رجب ص ٢٠٣ - ٢٠٤
- (٦٠) ينظر: الاموال لأبي عبيد ص ٢٣، عون المعبود للعظيم ابيادي ١٨٧/٨
- (٦١) ينظر فتح القدير للسيواسي ٤٦٩/٥ - ٤٧٠، الخراج لابن آدم ص ١٩ - ٢٠، المقنع في فقه الامام أحمد بن حنبل لابن قدامة ٥١٠/١
- (٦٢) ينظر: عون المعبود للعظيم ابيادي ٢٤٤/٨، الاستخراج لابن رجب ص ٢٢٢ - ٢٢٣
- (٦٣) الخراج لابن آدم ص ١٩
- (٦٤) ينظر: صحيح مسلم ١٤٢٦/٣، فتح الباري لابن حجر ٤٧٩/١
- (٦٥) ينظر: الخراج لأبي يوسف ص ٣١ - ٣٢، الاموال لأبي عبيد ص ٨٧
- (٦٦) الهداية للمرغيناني ١٤١/٢

- (٦٧) ينظر: الخراج لابن آدم ص ١٩، الاستخراج لابن رجب ص ١٩٥-١٩٦
(٦٨) ينظر: الخراج لابن آدم ص ١٩، الاستخراج لابن رجب ص ٢١١-٢١٢
(٦٩) الأموال لأبي عبيد ص ٨٣-٨٤
(٧٠) الخراج لأبي يوسف ص ٢٧

المصادر و المراجع

بعد القرآن الكريم

- ١ - الأحاد و المثاني / لابن أبي شيبة أحمد بن عمر (ت ٢٨٧هـ) تحقيق: باسم فيصل (الرياض ١٤١١هـ).
- ٢ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية / لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ) مراجعة: محمد فهمي السرحان (مصر ١٩٧٨ م)
- ٣ - أحكام القرآن / لابن العربي محمد بن عبد الله (ت ٥٢٣هـ) تحقيق: علي محمد (بيروت د.ت)
- ٤ - اختلاف الفقهاء / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) نشره: يوسف شخت (لندن ١٩٣٣م)
- ٥ - الاستخراج لأحكام الخراج / عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) تحقيق: جندي محمود شلاش الهيبي (الرياض ١٤٠٩هـ)
- ٦ - اقتصادنا / السيد محمد باقر الصدر، دار الفكر، ط ٣ (بيروت ١٣٨٩هـ)
- ٧ - الأم / للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) تقديم: الأستاذ حسن زكي (مطبعة الشعب د.ت)
- ٨ - الأموال / لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) دار الحديث
- ٩ - البداية والنهاية / لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٢٧هـ) ط ٢ (بيروت، ١٩٧٧م)
١٠. تاريخ آداب اللغة العربية / لجورجي زيدان، دار الهلال، القاهرة.

١١. تاريخ بغداد / للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)
الناشر: دار الكتاب العربي (بيروت د.ت)
١٢. تاريخ الرسل والملوك / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف (مصر د.ت)
١٣. تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون / لعمر فروخ، دار العلم للملايين
(بيروت، ١٣٩٤هـ)
١٤. حلية العلماء لمعرفة مذاهب الفقهاء / لأبي بكر محمد بن علي الشاشي
(ت ٥٠٧هـ) تحقيق: د. ياسين احمد إبراهيم مكتبة الرسالة (الأردن، ١٤٠٩هـ)
١٥. الخراج / لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ) دار المعرفة
(بيروت، ١٣٩٩هـ)
١٦. الخراج / لابن آدم يحيى القرشي (ت ٢٠٣هـ) صححه: محمد أحمد شاكر
المطبعة السلفية، ط ٢ (القاهرة، ١٣٨٤هـ)
١٧. الخراج وصناعة الكتابة / لأبي الفرج قدامة بن جعفر بن زياد (ت ٣٣٧هـ)
تحقيق: د. محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد (بغداد ١٩٨١م)
١٨. روضة الطالبين / لأبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي (ت ٦٧٦هـ) المكتبة
الإسلامية، بيروت
١٩. زبدة التفسير من فتح القدير / محمد سليمان الأشقر، ط ٢ (الكويت ١٤٠٨هـ)
٢٠. السنن الكبرى / لأبي بكر احمد بن الحسن البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد
عبد القادر عطا (مكة المكرمة ١٤١٤هـ)
٢١. سيرة ابن هشام / لأبي محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨هـ) تحقيق:
مصطفى عبد القادر، ط ٢ (مصر ١٣٧٥هـ)
٢٢. صحيح مسلم / للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث، بيروت
٢٣. طبقات المفسرين / لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
(ت ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت

٢٤. عون المعبود شرح سنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ) / محمد شمس الدين الأبادي تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط ٢ (المدينة ١٣٨٩هـ)
٢٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري / لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) مراجعة محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية
٢٦. فتح القدير على الهداية / كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٦٨١هـ) المكتبة التجارية، مصر
٢٧. فقه السنة / للسيد سابق، ط ٤ (بيروت ١٤٠٣هـ)
٢٨. الكامل في التاريخ / لابن الأثير محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت ٦٣٠هـ) ط ٢ بيروت (١٣٨٧هـ)
٢٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى، بغداد
٣٠. الماوردي في نظرية الإدارة الإسلامية / د. فاضل عباس الحسب، بحث منشور في مجلة المنظمة العربية (بيروت ١٩٨٤ م)
٣١. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل / لمجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت ٦٥٢هـ) مطبعة السنة المحمدية (القاهرة، ١٣٩٦هـ)
٣٢. مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) ترتيب: محمود خاطر، دار الكتاب العربي (بيروت ١٤٠١هـ)
٣٣. مختصر الطحاوي / لأبي جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٢١هـ) تحقيق: أبو ألوفا الأفغاني (القاهرة، ١٣٧٠هـ)
٣٤. المدونة الكبرى / للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) دار الفكر (بيروت ١٣٩٨هـ)
٣٥. المفردات في غريب القرآن / لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) تصحيح: محمد الزهري (مصر، ١٣٢٤هـ)
٣٦. المقنع مع الحاشية في فقه الإمام أحمد بن حنبل / لابن قدامة أحمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ) المطبعة السلفية، مصر

٣٧. المغني / لابن قدامة احمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ) دار الفكر (عمان، ١٣٩٣هـ)
٣٨. الموطأ / للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) تحقيق: سعيد محمد اللحام (بيروت، ١٤٠٨هـ)
٣٩. المذهب في فقه الإمام الشافعي / لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٢هـ) مكتبة مصطفى البابي، ط ٢ (حلب، ١٣٩٦هـ)
٤٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال / لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية
٤١. النظم الإسلامية / د. فاروق عمر فوزي وآخرون، دار الحكمة (بغداد ١٩٨٧م)
٤٢. وقفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لشمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق: أحمد عباس، دار الثقافة (بيروت ١٣٧٩هـ)
٤٣. الهداية شرح بداية المبتدئ / علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) مطبعة مصطفى البابي (مصر، ١٣٨٤هـ)
٤٤. هدية العارفين وآثار المصنفين / إسماعيل باشا البغدادي، ط ٢ (اسطنبول ١٣٨٧هـ)